فهرست الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الاهداء	5
الشكر والتقدير	7
تقديم	11
المقدمة	15
مشكلة الدراسة وعناصرها	27
عناصر الدراسة	28
أهمية موضوع البحث	31
أسباب اختيار الموضوع	35
منهج الدراسة	37
مبحث تمهيدي: أهمية تحديد المحكمة المُختصَّة بنظر النِّزاع الناشئ عن العقد الالكتروني	43
الفقرة الأولى: أهمية تحديد المحكمة بالنسبة لقواعد القانون الوطنيّ	44
النبذة الأولى: علاقة تحديد المحكمة المُختصَّة بالقواعد التشريعية الوطنيّة	46

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة

البند الأول: القواعد التشريعية المتعلّقة بتكييف العلاقة القانونية 46

البند الثاني: العلاقة بين القانونين الوطنيّ والأجنبي 48

البند الثالث: القواعد الإجرائية وتنفيذ الأحكام الأجنبية 50

النبذة الثانية: تقويم أهمية تحديد المحكمة المُختصَّة بالنسبة لقواعد القانون الوطنيّ 53

الفقرة الثانية: أهمية تحديد المحكمة المُختصَّة بالنسبة لصفة العقد 55

النبذة الأولى: دولية المنازعات الناشئة عن عقود التِّجارة الالكترونية 56

البند الأول: معايير دولية العقد التجاريّ 57

أولاً: المعيار القانوني 57

ثانياً: المعيار الاقتصادي 59

البند الثاني: المعيار الراجح في تحديد دولية العقد التجاريّ 60

النبذة الثانية: أثر الصفة الدوليّة للعقد الالكتروني في تحديد المحكمة المُختصَّة 62

البند الأول: أثر خصوصية العقد الالكتروني في تحديد المحكمة المُختصَّة 63

البند الثاني: تقويم معايير دولية العقد في ضوء خصوصية التعاقد الالكتروني 64

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة

الباب الأول: اختصاص القضاء الوطنيّ بنظر منازعات التجارة الالكترونية 73

الفصل الأول: الدُّفوع والقواعد المثيرة للنزاع في البيئة الالكترونية 77

المبحث الأول: الدُّفوع والقواعد الإجرائية المثيرة للنزاع في البيئة الالكترونية 79

الفقرة الأولى: منازعات الاختصاص المكاني والقانون الواجب التطبيق 79

النبذة الأولى: منازعات الاختصاص المكاني 80

البند الأول: طبيعة منازعات الاختصاص المكاني... 80

البند الثاني: التطبيقات القضائية لمنازعات الاختصاص المكاني 82

البند الثالث: تقويم تأثير منازعات الاختصاص المكاني في تحديد المحكمة المُختصَّة 83

النبذة الثانية: منازعات القانون الواجب التطبيق ... 85

البند الأول: طبيعة منازعات القانون الواجب التطبيق 86

البند الثاني: أثر منازعات القانون الواجب التطبيق في تحديد الاختصاص القضائي 89

البند الثالث: تقويم دور منازعات القانون الواجب التطبيق في تحديد المحكمة المُختصَّة 93

الفقرة الثانية: منازعات حجية الأحكام الأجنبية 95

النبذة الأولى: طبيعة منازعات حجية الأحكام الأجنبية وتقويمها 96

Scanned by CamScanner

الموضوع الصفحة

البند الأول: طبيعة منازعات حجية الأحكام الأجنبية 97
البند الثاني: تقويم دور منازعات حجية الأحكام الأجنبية في تحديد الاختصاص القضائي 104
النبذة الثانية: دور النظام العام في منازعات حجية الأحكام الأجنبية 105
البند الأول: دور النظام العام في تنفيذ الأحكام الأجنبية 106
البند الثاني: تقويم دور النظام العام في تحديد الاختصاص القضائي 110
المبحث الثاني: الدُّفوع والقواعد الموضوعية المثيرة للنزاع في البيئة الالكترونية 113
الفقرة الأولى: الدُّفوع والقواعد الموضوعية الصادرة عن أطراف العقد 113
النبذة الأولى: منازعات الشروط التعسفية وحجية الرسائل الالكترونية في الإثبات 114
البند الأول: منازعات الشروط التعسفية في العقد.. 115
البند الثاني: منازعات حجية الرسائل الالكترونية في إثبات العقد 117
البند الثالث: تقويم دور منازعات الشروط التعسفية وحجية الرسائل الالكترونية في تحديد المحكمة المُختصَّة 123
النبذة الثانية: منازعات التقنية الحديثة والدفع الالكتروني 127
البند الأول: منازعات التقنية الحديثة 128

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة

البند الثاني: منازعات الدفع الالكتروني 131

البند الثالث: تقويم دور منازعات التقنية الحديثة والدفع الالكتروني في تحديد المحكمة المُختصَّة.... 135

الفقرة الثانية: الدُّفوع والقواعد الموضوعية الصادرة عن غير أطراف العقد 138

النبذة الأولى: منازعات حقوق الملكية الفكرية 138

البند الأول: طبيعة منازعات حقوق الملكية الفكرية... 139

البند الثاني: تقويم دور منازعات حقوق الملكية الفكرية في تحديد الاختصاص القضائي 144

النبذة الثانية: منازعات العلامات التجاريّة 147

البند الأول: طبيعة منازعات العلامات التجاريّة ... 148

البند الثاني: تقويم دور منازعات العلامات التجاريّة في تحديد المحكمة المُختصَّة 153

الفصل الثاني: دور المعايير التقليديّة في تحديد الاختصاص في منازعات التجارة الالكترونية 155

المبحث الأول: دور الضوابط الشخصية في تحديد الاختصاص القضائي 158

الفقرة الأولى: ضابط جنسية المدعى عليه 159

النبذة الأولى: ضابط جنسية المدعى عليه وفقاً للقواعد العامة 159

النبذة الثانية: ضابط جنسية المدعى عليه في عقود التجارة الالكترونية 162

النبذة الثالثة: تقويم دور ضابط الجنسية في تحديد الاختصاص القضائي في منازعات التجارة الالكترونية 165

Scanned by CamScanner

الموضوع | الصفحة

الفقرة الثانية: ضابط موطن المدعى عليه أو محل أقامته 167

النبذة الأولى: أثر ضابط الموطن أو محل الإقامة في التعاقد عبر الانترنت 171

البند الأول: مدى اعتبار الموقع الالكتروني فرعاً للشخص المعنوي 175

البند الثاني: مدى حرية الأطراف في اختيار(الموطن) في منازعات التجارة الالكترونية 180

النبذة الثانية: مدى إمكانية الاستناد إلى ضابط الموطن بالنسبة لمقدم خدمة المعلومات الالكترونية... 183

البند الأول: مدى المسؤولية القانونية لمقدم الخدمات عمّا يصدر عن الموقع الالكتروني من أنشطة 184

البند الثاني: تقويم مسؤولية مقدم خدمات المعلومات الالكترونية 188

النبذة الثالثة: تقويم دور الضوابط الشخصية التقليديّة في تحديد الاختصاص القضائي في منازعات التجارة الالكترونية 191

المبحث الثاني: أثر حماية المستهلك في الضوابط الشخصية لتحديد الاختصاص القضائي 193

الفقرة الأولى: ضابط موطن المستهلك في منازعات التجارة الالكترونية 194

النبذة الأولى: أثر الموطن في حماية المستهلك عند تحديد المحكمة المُختصّة بنظر النِّزاع 195

البند الأول: مفهوم المستهلك في العقود الالكترونية 196

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
البند الثاني: طبيعة الحماية المقررة للمستهلك وعلاقتها بالموطن	198
النبذة الثانية: اتجاهات تحديد موطن المستهلك.....	202
البند الأول: الاتجاه التقليديّ (معيار العرض الخاص)	204
أولاً: معيار العرض الخاص في (اتفاقية بروكسل)	205
ثانياً: تقويم معيار العرض الخاص	209
البند الثاني: الاتجاه الحديث (معياري توجيه النشاط والتفاعلية)	212
أولاً: معيار توجيه النشاط	213
1- مفهوم النشاط الموجه	213
2- تقويم معيار النشاط الموجَّه	215
ثانياً: معيار التفاعلية	217
1- مفهوم التفاعلية	217
2- تقويم معيار التفاعلية	221
الفقرة الثانية: علاقة الخضوع الاختياري بحماية المستهلك في منازعات التجارة الالكترونية	222
النبذة الأولى: مفهوم الخضوع الاختياري	226
البند الأول: معنى الخضوع	227
البند الثاني: طبيعة شرط الخضوع	229
النبذة الثانية: دور الخضوع الاختياري في منازعات التجارة الالكترونية	230

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
البند الأول: أثر الخضوع الاختياري في التعاقد الالكتروني	231
البند الثاني: الاعتراف بالخضوع الاختياري بموجب الاتفاقيات الدوليّة	233
أولاً: في اتفاقية بروكسل لعام 1968	234
ثانياً: في مشروع اتفاقية لاهاي لعام 1999	235
ثالثاً: في تشريع بروكسل 2001/44	235
النبذة الثالثة: مدى توفير الاتفاقيات المتعلقة بتحديد الاختصاص القضائي للحماية المطلوبة للمستهلكين..	237
البند الأول: الموازنة بشأن حماية المستهلك	238
أولاً: الموازنة بشأن حماية المستهلك بين تشريع بروكسل واتفاقية روما	239
ثانياً: المستهلك الالكتروني مستهلك (شبه السلبي)	242
ثالثاً: تقويم تشريع بروكسل لعام 2001	243
البند الثاني: تقويم دور قاعدة الخضوع الاختياري في حماية المستهلك	246
الفصل الثالث: دور الاتجاهات الحديثة في تحديد الاختصاص القضائي في منازعات التجارة الالكترونية	249
المبحث الأول: الضوابِّط الحديثة في دعاوى المسؤولية التقصيرية	251
الفقرة الأولى: ضابط النشاط الموجَّه (اتجاه القضاء الأمريكي)	253

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
النبذة الأولى: المراحل التي مرَّ بها القضاء الأمريكي في تحديد الاختصاص القضائي	256
البند الأول: الاختصاص بناءً على إمكانية دخول الموقع الالكتروني	257
البند الثاني: الاختصاص بناءً على مدى تأثير وفعالية الموقع الالكتروني	260
البند الثالث: الاختصاص بناءً على كون الموقع الالكتروني إيجابياً	266
النبذة الثانية: معيار النشاط الموجَّه لدى القضاء الأمريكي	268
البند الأول: مفهوم النشاط الموجَّه لدى القضاء الأمريكي	269
البند الثاني: تقويم موقف القضاء الأمريكي	270
الفقرة الثانية: ضابط محل وقوع الفعل الضَّار (اتجاه القضاء الفرنسي)	272
النبذة الأولى: المعايير المعتمدة من القضاء الفرنسي لتحديد الاختصاص القضائي	273
البند الأول: معيار (إتاحة الموقع)	274
البند الثاني: معيار تأثير وفعالية الموقع الالكتروني..	279
البند الثالث: معيار بلد الإرسال والاستقبال	284
النبذة الثانية: موقف القضاء الفرنسي الأخير	286
البند الأول: معيار النشاط الموجَّه	287
البند الثاني: تقويم موقف القضاء الفرنسي من عقد الاختصاص في دعاوى المسؤولية التقصيرية.....	290

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني: الضوابِّط الحديثة في دعاوى المسؤولية العقدية	295
الفقرة الأولى: ضابط مكان إبرام العقد الالكتروني...	296
النبذة الأولى: ضابط محل الإبرام بموجب القواعد العامة	297
البند الأول: محل إبرام العقد	297
البند الثاني: نظريات تحديد محل إبرام العقد	298
أولاً: نظرية إعلان القبول	299
ثانياً: نظرية تصدير القبول	300
ثالثاً: نظرية تسلم القبول	300
رابعاً: نظرية العلم بالقبول	301
النبذة الثانية: ضابط محل الإبرام في التعاقد الالكتروني	301
البند الأول: موقف القانون النموذجي للتجارة الالكترونية (الأونسيترال) لعام 1996	302
البند الثاني: موقف قواعد غرفة التجارة الدوليّة بشأن التعاقد الالكتروني لعام 2004	304
البند الثالث: موقف اتفاقية الخطابات الالكترونية لعام2005	305
النبذة الثالثة: تقويم دور ضابط مكان إبرام العقد في تحديد الاختصاص	305
الفقرة الثانية: ضابط مكان تنفيذ العقد الالكتروني...	308
النبذة الأولى: تقسيم العقود الالكترونية من حيث التنفيذ	311

Scanned by CamScanner

الصفحة

الموضوع

البند الأول: العقود التي تبرم وتنفذ عبر شبكة الانترنت 311

البند الثاني: العقود التي تبرم عبر شبكة الانترنت وتنفذ خارجها 314

النبذة الثانية: تقويم الضوابِّط المكانية في العقد الالكتروني 317

الباب الثاني: اختصاص جهات التسوية البديلة بنظر منازعات التجارة الالكترونية 321

الفصل الأول: علاقة وسائل التسوية البديلة بالاختصاص القضائي 325

المبحث الأول: مفهوم وسائل التسوية البديلة 327

الفقرة الأولى: تعريف الوسائل البديلة لتسوية المنازعات 328

النبذة الأولى: المقصود بالوسائل البديلة لتسوية المنازعات 328

البند الأول: معنى وسائل التسوية البديلة وأنواعها... 329

البند الثاني: أهمية وسائل التسوية الالكترونية البديلة 332

النبذة الثانية: التمييز بين وسائل التسوية التقليديّة والالكترونية 336

البند الأول: أوجه الشبه بين الوسائل التقليديّة والالكترونية 337

البند الثاني: أوجه الاختلاف بين الوسائل التقليديّة والالكترونية 341

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
الفقرة الثانية: موقف المشترع اللبناني من الوسائل البديلة	344
النبذة الأولى: موقف المشترع اللبناني في مشروع قانون التعاملات الالكترونية	344
البند الأول: الموقف من التعاملات الالكترونية عموماً	345
البند الثاني: الموقف من وسائل التسوية البديلة....	355
النبذة الثانية: موقف المشترع اللبناني في قانون حماية المستهلك	358
البند الأول: العلاقة بين قانون حماية المستهلك ومشروع قانون التعاملات الالكترونية	359
البند الثاني: حلُّ النِّزاع بالوسائل البديلة في قانون حماية المستهلك	363
المبحث الثاني: الدُّفوع والقواعد المثيرة للنزاع الناجمة عن الوسائل البديلة	370
الفقرة الأولى: طبيعة المنازعات الناجمة عن الوسائل البديلة	370
النبذة الأولى: منازعات شروط نظر النِّزاع بواسطة وسائل التقاضي البديلة	371
النبذة الثانية: دور القضاء الوطنيّ في النِّزاعات المنظورة بواسطة وسائل التقاضي البديلة	380
الفقرة الثانية: تقويم دور الوسائل البديلة في تحديد الاختصاص	386
النبذة الأولى: دور اتفاق اللجوء إلى الوسائل البديلة في تحديد الاختصاص	387

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة

النبذة الثانية: تقويم دور الجهات الوسيطة في تحديد الاختصاص 390

الفصل الثاني: اختصاص مراكز التسوية والتحكيم عبر الانترنت 395

المبحث الأول: آلية التحكيم عبر الانترنت 397

الفقرة الأولى: ماهية التحكيم عبر الانترنت 398

النبذة الأولى: التعريف بالتحكيم عبر الانترنت 398

البند الأول: مفهوم التحكيم عبر الانترنت 398

البند الثاني: خصائص التحكيم عبر الانترنت 405

النبذة الثانية: صور التحكيم عبر الانترنت وآثاره القانونية 415

البند الأول: صور التحكيم الالكتروني 416

البند الثاني: الآثار القانونية للتحكيم الإلكتروني من حيث الاختصاص 418

الفقرة الثانية: أشكال التحكيم الالكتروني 419

النبذة الأولى: التحكيم أمام هيئة الأيكان (ICANN).. 422

البند الأول: التعريف بالتحكيم أمام هيئة الأيكان.. 422

أولاً: محكمة التحكيم الوطنيّة 424

ثانياً: مركز التحكيم والوساطة التابع للمنظمة العالمية للملكية الفكرية 424

ثالثاً: مركز تحكيم الموارد العامة 426

رابعاً: مركز تحكيم القرار الالكتروني 426

البند الثاني: إجراءات التحكيم أمام الأيكان 427

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
البند الثالث: تقويم التحكيم أمام الأيكان	429
النبذة الثانية: المحكمة الافتراضية (محكمة الفضاء)...	432
البند الأول: التعريف بالمحكمة الافتراضية	433
البند الثاني: إجراءات تسوية النِّزاع أمام المحكمة الافتراضية	434
البند الثالث: تقويم دور المحكمة الافتراضية في تسوية المنازعات الالكترونية	437
المبحث الثاني: شروط تسوية النِّزاع بواسطة التحكيم..	441
الفقرة الأولى: الشروط الشكلية (كتابة اتفاق التحكيم)	441
النبذة الأولى: شرط الكتابة في الاتفاقيات الدوليّة..	442
النبذة الثانية: شرط الكتابة في القوانين الوطنيّة ...	445
الفقرة الثانية: الشروط الموضوعية	449
النبذة الأولى: تحديد موضوع التحكيم	450
النبذة الثانية: تراضي أطراف النِّزاع على إحالته إلى التحكيم	455
النبذة الثالثة: أهلية أطراف النِّزاع في الاتفاق على التحكيم	458
أولاً: أهلية الأشخاص الخاصة لإبرام اتفاق التحكيم	459
ثانياً: أهلية الأشخاص العامة لإبرام اتفاق التحكيم	465
الفقرة الثالثة: تقويم التحكيم عبر الانترنت	469
النبذة الأولى: تقدير التحكيم عبر الانترنت كوسيلة بديلة لتسوية المنازعات	470

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة

النبذة الثانية: تقويم دور التحكيم عبر الانترنت في تسوية منازعات عقود التجارة الدوليّة 472

الفصل الثالث: اختصاص آليات التسوية الالكترونية الأخرى للمنازعات 479

المبحث الأول: التفاوض عبر الوسائل الالكترونية 481

الفقرة الأولى: ماهية التفاوض عبر الوسائل الالكترونية 482

النبذة الأولى: تعريف التفاوض عبر الوسائل الالكترونية 482

النبذة الثانية: أنواع التفاوض عبر الوسائل الالكترونية 485

البند الأول: التفاوض الالكتروني (الآلي) 486

البند الثاني: التفاوض عبر شبكة الانترنت 491

الفقرة الثانية: دور التفاوض عبر الوسائل الالكترونية في تسوية منازعات التجارة الدوليّة 492

النبذة الأولى: الموازنة بين أنواع التفاوض عبر شبكة الانترنت 493

النبذة الثانية: تقويم دور التفاوض عبر الوسائل الالكترونية في حسم المنازعات 500

المبحث الثاني: الوساطة عبر الوسائل الالكترونية 503

الفقرة الأولى: ماهية الوساطة عبر الوسائل الالكترونية 504

النبذة الأولى: تعريف الوساطة عبر الوسائل الالكترونية 505

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة

النبذة الثانية: أنواع الوساطة عبر الوسائل الالكترونية 510
الفقرة الثانية: آليات الوساطة ودورها في تسوية المنازعات 515
النبذة الأولى: آليات الوساطة الالكترونية وتمييزها عن التحكيم والمفاوضات المباشرة 516
البند الأول: آليات الوساطة عبر الأجهزة الالكترونية الحديثة 516
البند الثاني: تمييز الوساطة عن التحكيم والمفاوضات المباشرة 521
أولاً: تمييز الوساطة عن التحكيم 522
ثانياً: تمييز الوساطة عن المفاوضات المباشرة..... 523
النبذة الثانية: تقويم دور الوساطة عبر الوسائل الالكترونية في تسوية منازعات التجارة الدوليّة 526
البند الأول: إيجابيات الوساطة وسلبياتُها 526
أولاً: إيجابيات الوساطة 527
ثانياً: سلبيات الوساطة 527
البند الثاني: تفعيل دور الوساطة في تسوية المنازعات 530
الخاتمة 535
أولاً: الاستنتاجات 536
ثانياً: المقترحات 545
ملحق قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي لعام 2012 559

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
قائمة المراجع	575
أولاً: المراجع باللغة العربية	575
ثانياً: المراجع باللغة الإنكليزية	611
ثالثاً: المراجع باللغة الفرنسية	614
فهرس هجائي	627
دليل المصطلحات العربية المختصرة	637
دليل المصطلحات الأجنبية المختصرة	637
الفهرس العام	639

Scanned by CamScanner